المجلس المصري للشئون الخارجية
Egyptian Council For Foreign Affairs

السياسة الخارجية المصرية
اتجاهات جديدة

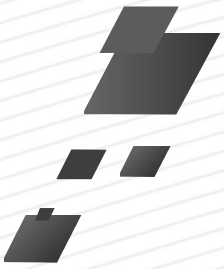

بقلم
د. عزت سعد

أوراق المجلس - العدد 31
(أكتوبر 2022)

أوراق المجلس - العدد 31

السياسة الخارجية المصرية:
اتجاهات جديدة *

بقلم
د. عزت سعد

أكتوبر 2022

* نسخة محدَّثة ومنقَّحة من ورقة بنفس العنوان منشورة ضمن سلسلة IDSC Policy Perspective الصادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء (نوفمبر 2021).

جميع الآراء الواردة تخص كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلس المصرى للشئون الخارجية

رقم الإيداع بدار الكتب: ٢٠٢٢/٢٣٤٨١

المجلس المصرى للشئون الخارجية

برج 2 فاخر – أبراج عثمان، كورنيش النيل بالمعادي

تليفون: 6 – 25281091(202)

فاكس: 25281093(202)

البريد الإلكتروني:
info@ecfa-ecfa.egypt@yahoo.com
ecfa.egypt@outlook.com
ecfaegypt@gmail.com
ecfa.egypt.2020@gmail.com

الموقع الإلكتروني:
https://ecfa-egypt.org

فهرس المحتويات

مقدمة 4

أولاً: آلية التعاون الثلاثي المصري اليوناني القبرصي كعنصر جديد في السياسة الخارجية المصرية 7

ثانيًا: التوجه المصري نحو المشرق العربي..... 11

ثالثًا: التوجه الجديد نحو منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي 15

رابعًا: جهود مصر في استضافة اللاجئين وطالبو اللجوء في مصر 19

خامسًا: إعادة صياغة الدور المصري في عملية السلام 22

سادسًا: مصر ودبلوماسية المناخ 26

السياسة الخارجية المصرية:
اتجاهات جديدة

مقدمة:

في كلمته أمام الدورة الـ 76 للجمعية العامة للأمم المتحدة، في 24 سبتمبر 2021، ذكر الرئيس عبد الفتاح السيسي: "أن منطقة الشرق الأوسط، كما تتسم بموقع استراتيجي فريد، فإنها تحتل أيضاً موقعاً متقدماً على قائمة مناطق العالم الأكثر اضطراباً، مما يضيف إلى التحديات العالمية المشتركة التي تواجهها دول المنطقة، تحديات أخرى ذات خصوصية بدولها. إذ بات مفهوم الدولة الوطنية المتماسكة مهدداً بعوامل اضطراب متعددة يكمن جوهرها في الانقسام والتشرذم بأنواعه المختلفة، سواء كان طائفياً أو سياسياً أو عرقياً، مما يجعل دولاً غنية بمواردها الطبيعية وتاريخها وحضارتها العريقة، كـ "العراق" الشقيق، أو ثقافتها وتنوعها الديني والعرقي كـ "لبنان" و "سوريا"، أو بمواردها وثرواتها وموقعها المتميز، كـ "ليبيا"، أو بموقعها الاستراتيجي كـ "اليمن"، تعاني كل هذا الكم من التحديات الضخمة، وهو ما يؤكد أنه لا غني عن إعلاء مفهوم الدولة الوطنية الجامع الذي لا يفرق بين أبناء الوطن الواحد ويحول دون التدخل في الشئون العربية".

إن ما يؤكد عليه الرئيس السيسي هنا هو الرابطة العضوية بين الاستقرار الداخلي للدولة واستقرار الإقليم التي تقع فيه. فالسبيل الي بلوغ سلام مستدام وآمن في منطقة كالشرق الأوسط، لا يكمن في حلول أجنبية مستوردة وارتباط بالاقتصاد العالمي، أو حتى إنشاء نظام للأمن الجماعي الإقليمي مستورد من الخارج، على نحو ما تقترحه القوي الكبرى من حين لآخر. إن الحل، في مفهوم الرئيس السيسي، يكمن في تعزيز الاستقرار الداخلي لدول الإقليم وإتاحة الفرصة لها لإعادة البناء اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً دون املاءات من الخارج. ومن شأن تعزيز النظم الوطنية وتقوية الدولة، مساهمة هذه الأخيرة في الاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية للإقليم ككل، بحيث يخلق ذلك نوعاً من التراكم في قدرات الدول على تحقيق المزيد من الاستقرار. وفي هذا السياق، دعا الرئيس المصري – خلال كلمته في جلسة حوارية، عقدت في العاصمة الإدارية الجديدة في 16 يونيو 2022 بعنوان " إفريقيا في مواجهة الصدمات الخارجية والتحديات الداخلية"، ضمن الاجتماعات السنوية الـ 29 للبنك الإفريقي

للتصدير والاستيراد "أفركسيم بنك"، إلى الحاجة إلى تغيير وجه القارة الإفريقية وتحقيق طموحات شعبها عبر توفير بنية أساسية من طرق وكهرباء ومشروعات مختلفة، مشيراً إلى أن التحدي الأول أمام القارة الإفريقية يتمثل في إيجاد بنية أساسية قارية.

وبإيجاز يؤكد الرئيس على أن السبيل إلى أمن إقليمي، وبالتالي أمن عالمي، يمر عبر الاستقرار الداخلي للدول وتقوية نظام الدولة ومؤسساتها بوصفه المصدر الرئيسي لأمن واستقرار ونمو إقليمي وعالمي. واتساقاً مع هذه الرؤية، يعتقد بعض المحللين أنه في منطقة مضطربة تسودها الصراعات مثل الشرق الأوسط، يستوجب الأمر لاعبين أقوياء من الداخل، بما يسمح لهم بمساهمة أفضل في بناء السلام والأمن في المنطقة الأوسع، ويضيف هذا البعض أنه عادة ما يكون لدي الدول الأقوى اتجاهات للانخراط في التعاون الإقليمي.

ونظرة إلى تطورات سياسة مصر الخارجية على مدى السنوات الثماني الماضية، تكشف بوضوح عن قناعة الرئيس الكاملة بأن هذه السياسة تبدأ من الداخل، بمعني أنه لكي تمارس الدولة سياسة خارجية فعالة ومؤثرة، يتعين عليها أولاً أن تصلح البيت من الداخل، من خلال الحفاظ على حيوية مصادر القوة الداخلية، بما في ذلك بنية تحتية قوية وكفاية الطاقة والنهوض بالتعليم، ومكافحة الفقر وزيادة الاستثمارات الخارجية والنمو الاقتصادي المستدام، وغير ذلك. وفي الفكر السياسي للرئيس السيسي، يتجسد بوضوح هذا الربط العضوي والتفاعل المتبادل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية منذ البداية، كما وأن النجاحات الواضحة التي حققتها استراتيجية السياسة الخارجية المصرية في عدد من الاتجاهات، على نحو ما سيلي البيان، لم تكن لتتحقق لولا سلسلة من الإجراءات والتدابير الداخلية التي استهدفت خلق المقومات الضرورية لتعزيز الوضع الاقتصادي للبلاد، خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية والطاقة والنقل والاستفادة من موقع مصر الجغرافي وقناة السويس.

ولم يكن أمام القيادة المصرية من حلول لمعالجة إرث عقود من التراجع الاقتصادي والاجتماعي، والانتكاسة التي منيت بها السياسة الخارجية إبان حكم الإخوان، وقبل ذلك في بعض المسارات، سوي التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي في أغسطس 2016، بموجبه حصلت على قرض قيمته 12 مليار دولار لبرنامجها للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بعد موافقتها على تجرع الدواء المر المتمثل

في تخفيض عملتها المحلية بنسبة 50 % لتنطلق عملية النمو الاقتصادي كما نراها اليوم، ممّا خفف كثيراً من تداعيات كارثة وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19)، وأتاح مساحة معتبرة للسياسة الخارجية للتحرك في اتجاهات جديدة ومواجهة تحديات لا يستهان بها.

وارتباطاً بما تقدم، أدرك قادة ثورة 30 يونيو 2013عمق التغيير الذي طرأ على البيئة الإقليمية والدولية، وتداعيات وتفاعلات الانتفاضات والثورات العربية التي جرت قبل ذلك بعامَين، والتحدي الذي فرضه الإرهاب الإخوانى المتحالف مع تيار "السلفية الجهادية"، وسط احتمالات بالتنسيق مع ما يسمى بـــ "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش)، مما كان نذيراً بمخاطر أمنية هائلة لا سيما مع استعداد الإخوان لتصعيد موجة العنف الشديد مع النظام الجديد. وقد وجد هذا الإرهاب التكفيري مَن يرعاه من الإقليم، ومن قوى دولية، بما حمله ذلك من مخاطر انهيار الدولة وسقوطها.

وقبل أن نعرض للاتجاهات الجديدة في سياسة مصر الخارجية، من المهم الإشارة، بإيجاز، إلى سمات هذه السياسة في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، والمتمثلة أساساً في: الندية والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشئون الداخلية، والشراكة والقرار الوطني المستقل، والحفاظ على الدولة الوطنية واحترام سيادتها بوصفها حجر الأساس في بناء النظامين الإقليمي والدولي. كما تتسم الدبلوماسية المصرية بالتأني وضبط النفس الاستراتيجي وتجنب الصدام والقراءة الدقيقة للأولويات والمصالح المصرية والاعتراف بمصالح الشركاء الأخرين. ويستفاد ذلك بوضوح، على سبيل المثال، من المقاربة المصرية لأزمة السد الإثيوبي والأزمة الليبية. وفضلاً عن ذلك تظل الأولوية دائماً للبعد الاقتصادي والتعافي الداخلي كمقتضى ضروري لصياغة الأمن القومي، الذي تمثل السياسة الخارجية أحد أبعاده الهامة. وارتباطاً بذلك، توظف مصر ما حققته من إنجازات داخلية لخدمة أهداف السياسة الخارجية وتعميق التعاون الدولي خاصة مع إفريقيا، التي يتابع العديد من قادتها باهتمام واضح ما يجري في مصر من تطورات غير مسبوقة على صعيد البنية التحتية والنقل والمواصلات وعملية الإعمار المتواصلة في طول البلاد وعرضها. ومن جانبها فقد تفاعلت مصر بنشاط مع إفريقيا من خلال العديد من المشروعات والمبادرات.

ويتناول هذا المقال اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية المصرية هي:

- آلية التعاون الثلاثي المصري اليوناني القبرصي كعنصر جديد في السياسة الخارجية المصرية.
- التوجه المصري نحو المشرق العربي.
- التوجه الجديد نحو منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي.
- جهود مصر في استضافة اللاجئين وطالبو اللجوء في مصر.
- إعادة صياغة الدور المصري في عملية السلام.
- مصر ودبلوماسية المناخ.

وذلك على التفصيل التالي:

أولاً: آلية التعاون الثلاثي المصرى اليونانى القبرصى كعنصر جديد فاعل فى السياسة الخارجية المصرية:

حظيت منطقة شرق المتوسط باهتمام واضح خلال السنوات الأخيرة في ضوء أهميتها بالنسبة لطرق النقل العالمية وإمكاناتها المتنامية في مجال الطاقة. ولقد تبنت مصر مقاربة تعاونية في هذا الشأن، عندما قادت جهوداً حثيثة مكثفة منذ عام2015/2014 لبلورة آلية للتعاون المتعدد الأطراف تضم كلا من قبرص واليونان، وذلك في إطار مساعيها لإعادة صياغة دورها الجيوسياسى في منطقة المتوسط وتحقيق أهدافها الجيواستراتيجية حفاظاً على أمنها القومي ومصالحها العليا كهدف أساسي لسياستها الخارجية.

وارتباطاً بالجغرافيا السياسية لمنطقة شرق المتوسط، بات الإطار الثلاثي: مصر/ اليونان / قبرص، بمثابة عنصر جديد في السياسة الخارجية المصرية، منذ تدشين هذه الآلية في نوفمبر عام 2014 بالقاهرة (إعلان القاهرة) لتبادل الرؤى والتشاور حول سبل تطوير علاقات التعاون فيما بين الدول الثلاث والارتقاء بها على مختلف الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية. وقد عقد رؤساء الدول الثلاث قمماً عشر، بدأت في القاهرة في نوفمبر 2014، وأخرها في القاهرة في أكتوبر 2021. هذا بجانب اللقاءات الثنائية بين الرئيس السيسي ونظيره القبرصي وآخرها في 4 سبتمبر 2021

بالقاهرة - حيث دشن البلدان لجنة حكومية عليا على المستوى الرئاسي لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بينهما – واليوناني وآخرها في أثينا في 11 نوفمبر2020.

ويجرى التشاور المنتظم فيما بين وزراء خارجية الدول الثلاث على هامش الدورات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة، وآخر ذلك اللقاء الذي تم في 23 سبتمبر 2021، وأنشأت عدد من الآليات لمتابعة التعاون، أهمها "اللجنة المشتركة للتعاون"، التي تولى أولوية لمشروعات الطاقة والسياحة والاستثمار، كما وقعت الدول الثلاث اتفاق تعاون في مجالات مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، وامتد التعاون فيما بينها ليشمل الأمن الإقليمي والتعاون الاقتصادي وقضايا السياسة الخارجية بمعناها الواسع، بما في ذلك قضايا الدفاع والأمن الإقليمي في المنطقة. وفي هذا السياق استضافت مصر الاجتماع الثلاثي الخامس لوزراء دفاع الدول الثلاث في 20/19 يونيو 2022، حيث تم بحث علاقات التعاون العسكري المشترك ونقل وتبادل الخبرات بين القوات المسلحة في الدول الثلاث بما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

وقد نجح هذا المثلث في تغيير البيئة الإقليمية على نحو ساهم في تعزيز الدور المصري في المنطقة وتوسيع نطاق تعاونها مع الشركاء، وتحسين القدرة على مواجهة التحدي الرئيسي الذي تمثله تركيا أزاء تطوير التعاون الإقليمي بما يكفل الاستغلال الأمثل للطاقة في شرق المتوسط، باستفزازاتها وسياساتها التوسعية في المنطقة والتي تنطوي على انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي للبحار وميثاق الأمم المتحدة. وماتزال السياسة التركية تعمل على عسكرة المنطقة ومواصلة دعم الإرهاب وإطالة أمد الأزمة في ليبيا والسعي للسيطرة على ثرواتها ومواردها.

ومن المهم التأكيد على أن هذه الآلية كانت المسار الحيوي الذي ساهم في نجاح الاستراتيجية المصرية للطاقة في شرق المتوسط والتي قادت في النهاية إلى إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط، الذي تحول، في أغسطس 2020، إلى تنظيم دولي إقليمي متكامل، يجد أساسه في وثيقة قانونية ملزمة لأطرافه، ويضم كلا من مصر، فلسطين، إيطاليا، اليونان، قبرص، إسرائيل، الأردن وفرنسا، وذلك بهدف تنسيق مصالح الدول الأعضاء، من خلال تأمين العرض والطلب، وتنمية الموارد، وتعزيز التعاون. ويعمل المنتدى كمنصة تجمع منتجي الغاز والمستهلكين ودول المرور، لوضع رؤية مشتركة

وإقامة حوار منهجي منظم حول سياسات الغاز الطبيعي، بما يسمح بتطوير سوق إقليمية مستدامة للغاز، للاستفادة القصوى من موارد المنطقة لصالح شعوبها.

وتظل آلية التعاون الثلاثي المصري، اليوناني، القبرصي بمثابة جسر يربط مصر بالاتحاد الأوروبي. وكان لافتا في هذا السياق أن يكون وزيراً خارجية اليونان وقبرص حاضرين الاجتماع التاسع لمجلس الشراكة بين مصر والاتحاد الأوربي الذي عقد في لكسمبورج في الفترة من 19 إلى 21 يوليو 2022، وهو ما يعكس خصوصية علاقة مصر بالبلدين في إطارها الأوروبي. ووفقاً للبيان الصحفي الصادر عن الاجتماع: "يرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود التي تبذلها مصر لتصبح مركزاً للطاقة في المنطقة، مع التركيز على الطاقة المتجددة، والتعاون المستمر في إطار منتدى غاز شرق المتوسط، وتنفيذ مشروعات الطاقة ذات المنفعة المتبادلة، بما في ذلك مشروعات الربط البيئي بين مصر والاتحاد الأوربي". ويضيف البيان أن الأخير يؤكد التزامه بالتعاون مع مصر في "تنويع مصادر الطاقة والتحول في مجال الطاقة الخضراء، بما في ذلك توسيع نطاق الطاقة المتجددة وإجراءات كفاءة الطاقة".

وبفضل السياسة الخارجية المصرية في شرق المتوسط – ونواتها آلية التعاون الثلاثي المصري اليوناني القبرصي - باتت مصر ضمن أكبر 10 دول مصدرة للغاز الطبيعي على مستوى العالم – حيث بلغت إيراداتها العالمية من الغاز الطبيعي 1% في عام 2019 وبلغت طاقتها الإنتاجية الكاملة عام (2021)، مدعومة بالجهود الحثيثة للدولة لتعزيز صادراتها من الغاز الطبيعي المسال ومواصلة توفير إطار قانوني مرن وجاذب لشركات الطاقة العالمية. وقد سبق كل ذلك سداد مصر مديونياتها المستحقة والمتراكمة لهذه الشركات رغم الظروف المالية الصعبة التي واجهت البلاد منذ عام 2011.

وتمتلك مصر اليوم المقومات التي تمكنها من أن تصبح بالفعل مركزاً إقليميا للطاقة، سواء فيما يتعلق بالموارد أو البنية التحتية الداخلية أو الطاقة البديلة، وذلك بفضل التدابير والإجراءات التي اتخذتها، والتي استهدفت خلق هذه المقومات والاستفادة من الموقع الجغرافي الفريد وقناة السويس.

ومن المهم الإشارة في هذا السياق إلى الاهتمام الكبير والدعم القوي من قبل الرئيس عبد الفتاح السيسي للأنشطة الخاصة بمنتدي غاز شرق المتوسط، وجهوده الحثيثة لاستدامة ملف الطاقة في المنطقة والتعاون فيما بين الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، وعلى هامش الاجتماع الوزاري الأخير للمنتدى

وتحت مظلته، والذي عقد في القاهرة في 15 يونيو 2022، تم توقيع اتفاق ثلاثي بين مصر والاتحاد الأوربي وإسرائيل، في حضور أورسولا فون دير لاين رئيسة مفوضية الاتحاد الأوربي، بموجبه يتم تصدير الغاز الطبيعي المسال إلى دول الاتحاد لمدة ثلاث سنوات، تمدد تلقائياً لمدة عامين. ووفقاً للاتفاق سيباع الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا بعد نقله عبر خط أنابيب موجود بالفعل إلى مصر بغرض تسييل الغاز في منشآت الإسالة المصرية في إدكو ودمياط، ومن ثم شحنه إلى أوروبا. وقد جاء هذا التطور على خلفية الحرب في أوكرانيا وقطع إمدادات الغاز الروسية لبعض الدول الأوروبية بسبب عدم سدادها للأسعار بالروبل بناء على طلب الجانب الروسي.

وقد تضمن الاتفاق بنداً يشجع الاتحاد الأوروبي بموجبه الشركات الأوروبية على المشاركة في المناقصات والاستثمارات في مشاريع التنقيب عن الغاز الطبيعي وإنتاجه في كل من مصر وإسرائيل. ويعتقد بعض الخبراء في قطاع الغاز أن خيارات مصر لتعزيز صادراتها من الغاز تعتمد إلي حد كبير على زيادة واردات الغاز، وخاصة من إسرائيل، ثم إعادة تصديرها باستخدام بنيتها التحتية الفريدة، علماً بأنه وفقاً لبيانات حديثة من النشرة الإخبارية الأسبوعية "المسح الاقتصادي للشرق الأوسط"، سجلت مصر في مارس 2022 رقماً قياسياً جديداً في واردات الغاز من إسرائيل بلغ 720 مليون قدم مكعب يومياً.

وفي إطار اهتمام الرئيس السيسي بالعمل على تعزيز دور مصر كمركز إقليمي لتجارة وتداول الطاقة، استقبل في 20 يونيو 2022 "مايك ويرث" رئيس شركة شيفرون العالمية العائدة بقوة للعمل في مصر في مجال البحث عن الغاز في غرب البحر المتوسط وفي قطاع (1) بالبحر الأحمر الذي فازت به في أول مزايدة طرحتها وزارة البترول والثروة المعدنية لتنمية واستغلال البترول والغاز بمناطق البحر الأحمر. وهناك فرص استثمارات كبيرة يمكن للشركة تقديمها في مجالات الزيوت (للشركة مصنع في مدينة 6 أكتوبر) والبتروكيماويات.

من ناحية أخرى، وقعت مصر ولبنان وسوريا، في بيروت في 21 يونيو 2022، اتفاقاً لشراء واستجرار الغاز من مصر عبر سوريا (650 مليون متر مكعب سنوياً). ووفقاً لتصريحات لوزير الطاقة اللبناني وليد فياض، نقلتها صحيفة الخليج في 22 يونيو 2022، فإن هذا الاتفاق "لم يكن ليحصل لولا

تبني مصر للمشروع منذ اللحظة الأولي ومتابعة بتفاصيله، ودعم كافة مراحله وصولاً إلى تأمين زيادة للكمية". ولفت إلى أنه بتوقيع الاتفاق تكون لبنان ومصر والأردن وسوريا قد أنجزت كافة الخطوات، من اجل السير قدماً لتأمين الكهرباء للشعب اللبناني. وبموجب الاتفاق سيتم ضخ الغاز عبر خط أنابيب الغاز العربي إلي محطة كهرباء "دير عمّار" في شمال لبنان، حيث يمكن أن تضيف حوالي 450 ميجاوات إلى الشبكة، أي ما يعادل حوالي أربع ساعات إضافية من الكهرباء يومياً.

هذا وسيظل وضع الاتفاق موضع التنفيذ مرهوناً بضوء أخضر أمريكي باستثناء المشروع من نظام العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على سوريا، بجانب بعض التحضيرات التقنية واللوجستية من جانب لبنان.

ثانياً: التوجه المصرى نحو المشرق العربى:

يرتبط تخطيط السياسة الخارجية المصرية ارتباطاً وثيقاً بالمحددات والتحديات التي تفرضها كل من البيئة العربية والإقليمية، التي تتفاعل معها سلباً وإيجابا وفقاً لما تفرضه اعتبارات الأمن الوطني والمصالح المصرية، وإيماناً منها بخصوصية علاقاتها العربية كأولوية، خاصة من منظور التداخل الشديد بين ما هو مصلحة مصرية ومصالح عربية، وما هو أمن قومي مصري، وما هو أمن قومي عربي. ويظل النظام العربي بمثابة تحدى، خاصة فيما يتعلق بمدى قدرته على الإبقاء على تماسكه ووقف مخططات الفوضى من قبل الدول الإقليمية غير العربية التي تحد من قدرته في الحفاظ على تماسكه والانطلاق نحو نوع من التكامل الاقتصادي والتعاون الأمني. وكثيراً ما يؤكد الرئيس السيسي على أهمية العمل العربي المشترك وعدم التدخل في الشئون العربية، وذلك على نحو ما أشار اليه في كلمته أمام الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي كافة القمم العربية. وفي هذا السياق شهد التاريخ السياسي المصري الحديث تجارباً في هذا الشأن، بما فيها الدور التاريخي لمصر في المساهمة في بناء الدولة العراقية خاصة بعد الحرب العراقية الإيرانية.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، والتي شهدت جهوداً كبيرة لاستعادة البنية الاقتصادية المصرية، وأيماناً من القيادة السياسية المصرية بالحاجة إلى الاستقرار الإقليمي لتحقيق التنمية الشاملة لدول المنطقة، بدأت مصر في استخدام عناصر قوتها الناعمة لإقامة تعاون مع العراق على قاعدة

المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، خاصة في ضوء رغبة العراق في استثمار موارده النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية، كأحد مخارج تهدئة التوترات الداخلية سواء بسبب صيرورة العراق ساحة للصراع بين ايران والولايات المتحدة الأمريكية، أو محاولات تركيا الهيمنة على مقدرات العراق إلى حد بناء العديد من القواعد العسكرية داخل حدود الدولة العراقية.

في السياق عاليه، دشنت مصر آلية التعاون الثلاثي مع العراق والأردن، حيث دعت إلى قمة ثلاثية في 25 مارس 2019، تلاها لقاء ثاني بين رؤساء الدول الثلاث، على هامش الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر من العام ذاته، وعقدت القمة الثانية في عَّمان في 25 أغسطس 2020، ثم القمة الأخيرة في بغداد في 27 يونيو الماضي، التي رسخت هذا التوجه الجديد للتعاون فيما بين الدول الثلاث، فيما سمي مشروع "المشرق الجديد"، والذى أشار اليه رئيس الوزراء مصطفي الكاظمي أول مرة في لقاء له مع صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية في أغسطس 2020 موضحاً أن هناك مشروعاً استراتيجياً يسعي إلي الدخول فيه، ويحمل مسمي "المشرق الجديد"، وأنه "مشروع اقتصادي على النسق الأوروبي، يجمع القاهرة ببغداد، وانضمت اليه عمّان، لتكوين تكتل إقليمي قادر على مواجهة التحديات". وفي رأى الكاظمي يمكن انضمام دول آخري إلى المشروع، قائلاً: "نحن نبحث عن تأسيس وأهمية النواة أن تكون جاهزة وناجحة، والمستقبل سيفرض من يجب أن ينتمي ضمن الشروط والظروف الاقتصادية للبلدان. وأبوابنا مفتوحة للجميع ويهمنا مصالح واستقرار دول المنطقة التي تحيط بهذه الدول".

وقد خلصت قمة بغداد، وفقاً للبيان الختامي الصادر عنها، إلى الاتفاق على التعاون بين البلدان الثلاثة في عدة مجالات منها ضرورة تعزيز مشروع الربط الكهربائي وتبادل الطاقة الكهربائية فيما بينها، وربط شبكات نقل الغاز الطبيعي بين العراق ومصر عبر الأردن، وإنشاء خط البصرة – العقبة الخاص بنقل النفط الخام، والتعاون في مجال الطاقة المتجددة والبتروكيماويات وبناء القدرات والخبرات والتعاون في المجال الصناعي والزراعي وغيرها الكثير.

وهكذا يركز المشروع على عناصر التكامل بين الدول الثلاث والتي تتمثل أساساً في موارد الطاقة والنقل والموارد البشرية والخبرات المتنوعة والمبادلات التجارية والاستثمارات والاستفادة من

تجارب الدول الثلاث فيما بينها، لا سيما في القطاعات الاقتصادية وتسهيل تدفق رأس المال والتكنولوجيا.

ومما لا شك فيه أن وضع هذا المشروع موضع التنفيذ سوف يساهم في إعادة التوازن في علاقات العراق العربية والإقليمية والدفع بالعراق إلى الحاضنة العربية بما يحفظ له وحدته وسيادته، خاصة في ضوء النفوذ الإيراني في الساحة العراقية على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية. كما أن التنسيق فيما بين العراق ومصر والأردن لن يتوقف عند حدود التعاون الاقتصادي والمبادلات التجارية فحسب، وإنما سيمتد ليشمل مستجدات وتطورات الأوضاع السياسية والأمنية وجهود مكافحة الإرهاب في الإقليم، والتنسيق بشأن أحداث وقضايا المنطقة. وهناك تقديرات بأنه في الإطار الإقليمي الأوسع، يمكن لمشروع "المشرق الجديد" أن يعيد تشكيل الخريطة الجيوسياسية للمنطقة، كونه يربط المشرق العربي بشمال إفريقيا، ويؤدي إلى اكتشاف مساحات جديدة من التعاون والمصالح المشتركة، وإيجاد معادلة سياسية جديدة في المنطقة تقوم على مبدأ "الاستثمار في الاستقرار" من خلال توظيف إمكانات الدول الثلاث من أجل نشر السلام والتعاون بين دول المنطقة.

في السياق عاليه، شارك الرئيس عبد الفتاح السيسي في "مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة" في 28 أغسطس 2021، وهو المؤتمر الذي انطلق من واقع المشهد العراقي الذي المح إليه الرئيس في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، السابق الإشارة اليه، حيث يجسد المؤتمر الرابطة العضوية بين السياق الداخلي في العراق، بجوانبه السياسية والاقتصادية والأمنية والديموجرافية، والسياق الإقليمي والدولي. ومن هنا رفع المؤتمر شعار "استعادة الدولة العراقية" عبر إعادة الاستقرار والأمن وتقوية أجهزة الدولة ومؤسساتها ونبذ الطائفية وتعزيز مفهوم المواطنة في العقل الجمعي للشعب العراقي.

ولا شك أن هذا التعاون الثلاثي يعد نواة لتعاون يضم المزيد من بلدان المشرق العربي، خاصة مع عودة سوريا ولبنان إلى حاضنتهما العربية، على النحو الذي تجسد في كسر الحكومة اللبنانية القطيعة في علاقاتها الرسمية مع سوريا للتباحث حول الحصول على موافقتها من أجل تمرير الغاز والطاقة الكهربائية من مصر والأردن عبر أراضيها، على النحو السابق الإشارة اليه.

وللتأكيد على تصميم الدول الثلاث على المضي قدماً في تعميق التعاون المشترك، التقي وزراء الخارجية الثلاثة في بغداد في 6 يونيو 2022، في ذكري مرور عام واحد على قمة الرؤساء، حيث استقبلهم الرئيس برهم صالح ورئيس الوزراء مصطفي الكاظمي ورئيس البرلمان العراقي محمد الحلبوسي.

وفي مؤتمر صحفي مع نظيريه العراقي والأردني بالعاصمة بغداد، شدد وزير الخارجية سامح شكري على أن الهدف من إنشاء الإطار الثلاثي هو "دعم العراق واستقراره والحفاظ على سيادته بعد سنوات من التحديات". وهنأ شكري العراق على "الإنجازات التي تمت في المواجهة المكلفة ضد الإرهاب والنجاح في التغلب على هذا التحدي واستمرار العمل الدؤوب لرفعة العراق واستعادته لوضعه الإقليمي والدولي كاملاً". وخلال لقاء الكاظمي بالوزراء الثلاثة أعرب، حسب بيان صادر عن مكتبه، عن "اعتزاز العراق بالعلاقة مع البلدين وأهمية تطويرها في مختلف المجالات، وكل ما يدعم أفق التنمية الاقتصادية، والازدهار، وكذلك الأمن الغذائي المشترك".

على صعيد آخر وفي السياق اهتمام مصر بتعزيز العمل العربي المشترك عبر مسارات متعددة، أعلن في 29 مايو 2022 عن توقيع وثيقة "الشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة" بين الإمارات ومصر والأردن في مدينة أبو ظبي. ووفقاً لما أعلن، فقد خصصت الإمارات 10 مليار دولار للاستثمار في مشروعات "الشراكة الصناعية التكاملية بين الدول الثلاث. ووفقاً لتصريحات الدكتور مصطفي مدبولي رئيس الوزراء، فإن هذه الخطوة تمثل "نموذج ملهم" في المنطقة لاستغلال الظروف الدولية الحالية، وان هذه الشراكة تمثل تجسيداً واقعياً، وتنفيذاً عملياً، لهدف هام ومحوري لنا جميعاً، وهو السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، موضحاً أن هذا الهدف كان حاضراً وبقوة في أذهان الإباء المؤسسين لجامعة الدول العربية منذ أربعينات القرن الماضي، حيث نصت المادة 2 فقرة (أ) من ميثاق الجامعة على أن "من أغراضها أن تتعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقاً في الشئون الاقتصادية والمالية بما في ذلك التبادل التجاري وأمور الزراعة والصناعة". وقد استضافت القاهرة فعاليات الاجتماع الثاني للجنة العليا لتلك الشراكة في 25 يوليو 2022 حيث نظرت في قائمة بـــ87 مشروعاً مقترحاً في القطاعات المستهدفة (الزراعة، الأغذية، الأسمدة، الأدوية، الكيماويات، البلاستيك، المنسوجات، الملابس).

ثالثاً: التوجه الجديد نحو منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي:

ترتبط منطقة القرن الإفريقي ارتباطاً وثيقاً بالمنطقة العربية، وبصفة خاصة دولها المشاطئة للبحر الأحمر. وينظر بعض مراكز الدراسات الاستراتيجية إلى المنطقتين ككل لا يتجزأ، بحكم حالة الاعتماد المتبادل بينهما وتواصلهما الجغرافي وتأثير كل منها بالأخرى بشكل مباشر، سلباً أو إيجاباً. ويتميز البحر الأحمر بموقع جغرافي استراتيجي هام، حيث أنه ملتقي ثلاث قارات وحلقة الوصل بين ثلاث مناطق استراتيجية (الشرق الأوسط – القرن الإفريقي – منطقة الخليج) وتطل عليه ثمان دول، ست منها عربية (مصر والعربية السعودية والسودان واليمن والأردن وجيبوتي) ودولتان غير عربيتين (إرتيريا وإسرائيل)، وتقع أربع من هذه الدول في إفريقيا (مصر والسودان وجيبوتي وأريتريا) والأربع الأخرى في آسيا (السعودية، الأردن، اليمن وإسرائيل). ويشكل البحر الأحمر الحد الغربي لشبه الجزيرة العربية، كما يشكل أيضاً الحد الشرقي لمصر والسودان وجيبوتي، مما يمنح مصر – بإلتقائه بالبحر المتوسط عبر قناة السويس – موقعاً جغرافياً استراتيجياً متميزاً.

ومن الطبيعي أن ينعكس هذا التفرد في الموقع على الوطن العربي ككل، الأمر الذي أضاف له مميزات جغرافية واقتصادية أخرى جعلته ذو أهمية استراتيجية عالمية.

ولا يقتصر التنافس الاستراتيجي الدولي على المنطقة – بما يحمله من مخاطر عدم استقرار- على القوي الكبرى، وإنما يمتد ليشمل الأنشطة الإسرائيلية والإيرانية والتركية في المنطقة، والتي تسعي كل منها إلي تأسيس وبناء قوة عسكرية ذات قدرات هائلة تفوق متطلباتها الدفاعية وبناء قواعد بحرية في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر.

ومما لا شك فيه أن أي دولة بمفردها، مهما كانت قوتها الشاملة، لن تكون قادرة على تحقيق أمن واستقرار البحر الأحمر، وبالتالي يستوجب الأمر إيجاد صيغة للأمن الجماعي لهذه المنطقة الحيوية للعالم، ولمصر بصفة خاصة التي تسعي إلى تعظم قدراتها الاقتصادية والتجارية، بما في ذلك استغلال المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، التي تتأثر حتماً باضطرابات الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن، كونهما امتداداً جغرافياً.

وتقوم الرؤية الاستراتيجية المصرية تجاه منطقة القرن الإفريقي، وإفريقيا بصفة عامة، على ضرورة توفير بيئة إقليمية مواتية كعنصر أساسي في الحفاظ على ثقل ومكانة الدولة وأمنها الإقليمي وفرص نموها الاقتصادي، وهو ما يتطلب بصفة خاصة:

- الانخراط السياسي النشط في القارة الإفريقية، وفي المناطق المتاخمة للحدود المصرية والمؤثرة في أمنها القومي، ومنها منطقة القرن الإفريقي بطبيعة الحال.
- تعزيز الفرص الاقتصادية والتجارية من خلال شراكات مع الدول الإفريقية، خاصة تلك التي تشهد معدلات نمو مرتفعة، وتشجيع القطاع الخاص المصري على مواصلة استكشاف الأسواق الإفريقية.
- توفير أدوات وآليات للدولة المصرية تتيح لها التحرك والتأثير داخل دوائر صنع القرار في الدول الإفريقية المستهدفة.

أما أهداف هذه الاستراتيجية، فتتمثل بصفة خاصة في الحفاظ على أمن مصر المائي وحشد التأييد السياسي واستغلال الأطر الثنائية القائمة والآليات الإقليمية لتعزيز وتأمين المصالح المصرية ومكافحة الإرهاب وتطوير الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية وفتح المزيد من الأسواق أمام الصادرات المصرية وتفعيل مشروعات الربط والتكامل الإقليمي في القطاعات ذات الأولوية، بما فيها العلاقات السياسية والتعاون العسكري والأمني ومشروعات البنية التحتية وقطاع الكهرباء والطاقة وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والقطاع الصحي والصناعات الدوائية والقوة الناعمة.

ولقد نجحت مصر في تطوير عدد من الأدوات الفاعلة لدعم الأهداف المصرية في عموم القارة الإفريقية، لا مجال للحديث عنها هنا.

في السياق عاليه، وإيماناً من مصر بالحاجة الملحة إلى الإبقاء على منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر منطقة آمنة ومستقرة، أخذت القاهرة زمام المبادرة بالدعوة إلى اجتماع رفيع المستوي، يومي 11 و12 ديسمبر2017، تحت شعار "السلام والأمن والرخاء في منطقة البحر الأحمر: نحو إطار عربي وإفريقي للتعاون"، ضم ممثلين عن كل من: الأردن، العربية السعودية، أريتريا، جيبوتي، السودان، اليمن ومصر، حيث تم التباحث حول تنظيم التعاون فيما بين هذه الدول في المجالات السياسية والأمنية المرتبطة بالبحر الأحمر. وجاءت مشاركة هذه الدول في اجتماع القاهرة تأسيساً على الجهود السابقة

التي قامت بها الدول المشاطئة للبحر الأحمر سواء في إطار فردي أو ثنائي أو جماعي، وتفعيلاً لمقررات القمم العربية الإفريقية وآخرها مقررات قمة ملابو في عام 2016، وشدد المجتمعون على أهمية تعزيز الحوار والتشاور والتعاون على جميع المستويات لتنسيق المواقف من مختلف القضايا.

وقد جاءت المشاركة، وفقاً للبيان الختامي الصادر عن الاجتماع، "ترسيخاً لمبدأ السيادة وحفاظاً على كافة الحقوق التي يكفلها القانون الدولي للدول العربية والإفريقية المشاطئة للبحر الأحمر، وانطلاقاً من المسئولية المشتركة لتحقيق السلم والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة، وفي ضوء الروابط الثقافية والتاريخية والحضارية المشتركة التي تجمع شعوب هذه الدول، وبناء على الملكية الأصلية للدول العربية والإفريقية المشاطئة للبحر الأحمر لآية ترتيبات ذات صلة بالتعاون السياسي والأمني والاقتصادي في الإقليم، بما يعود بالنفع على شعوب هذه الدول، وعلى المجتمع الدولي ككل".

واستمع المجتمعون – بحسب البيان – للعروض القيّمة التي قدمتها الجهات المصرية المختلفة، وبعد مناقشات "بناءة وثرية، وادراكاً من الدول المشاركة لحجم التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية في إقليم البحر الأحمر وعلى مشارفه، أوصي الاجتماع بأهمية إيجاد آلية دائمة لتنظيم التعاون والتنسيق في مختلف المجالات بين الدول العربية والإفريقية المشاطئة للبحر الأحمر، ودراسة السبل الكفيلة بتحقيق ذلك". وشملت التوصيات التعاون والتنسيق في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، وأن تقوم الدول العربية والإفريقية المشاطئة بدراسة خلاصات الاجتماع وتقديم رؤيتها إلى وزارة خارجية جمهورية مصر العربية، بما يسمح لها بصياغة "ورقة مفاهيمية" تتضمن المقترحات والخيارات المختلفة لأطر وآليات التعاون بين هذه الدول.

وقد تلي اجتماع القاهرة عاليه، سلسلة من الاجتماعات ما بين القاهرة والرياض، خلصت – في يناير 2020 - إلى إنشاء "مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن"، كمنظمة دولية إقليمية ينظم أعماله وأنشطته وهيكله المؤسسي ميثاق ملزم (لم يدخل حيز النفاذ بعد) نص على إنشاء أجهزة ثلاثة للمجلس هي: المجلس الأعلى والمجلس الوزاري والأمانة العامة (المادة السادسة)، ومن المتصور إمكانية إنشاء أجهزة تابعة للمجلس يكون مقرها، أي من الدول الأعضاء. وقد

تبني الميثاق "مبدأ السرعات المتفاوتة" عند تحديد مجالات وأشكال التعاون المشترك طبقاً لإمكانات كل دولة من أعضاء المجلس (المادة 11/2). ويقع مقر الأمانة العامة بمدينة الرياض.

والملاحظ أن الميثاق المنشئ للمجلس الجديد تبني الكثير من الأفكار والتوصيات التي خلص اليها اجتماع القاهرة السابق الإشارة اليه.

وفي إطار التحرك المصري صوب منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، زار الرئيس عبد الفتاح السيسي جيبوتي في 27 مايو 2021، هي الأولي لرئيس مصري لهذه الدولة الإفريقية العربية، والتي بحكم موقعها الجغرافي على الشاطئ الغربي لمضيق باب المندب، الممر المتحكم في البحر الأحمر جنوباً كما سبقت الإشارة، تمثل عنصراً حاسماً بالنسبة لقناة السويس.

وكانت مصر، قبل زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي وبعدها، وقعت اتفاقيات عديدة عسكرية وأمنية واستخباراتية وغيرها مع كل من كينيا وأوغندا وبوروندي والسودان، بجانب تفاهمات جيبوتي، وأبرزها التوافق بين البلدين على ضرورة الاتفاق القانوني الملزم لملأ وتشغيل السد الإثيوبي، الأمر الذي يعد دعماً للموقف المصري السوداني، وخصماً معنوياً ودعائياً من الموقف الإثيوبي الذي يراهن على أن دول جواره تدعم مواقفه الرافضة لأي حلول وسط.

وهكذا يمكن القول بأن التحركات المصرية عاليه تعكس تغيير مهماً وتوجهاً جديداً في سياسة مصر الخارجية نحو إفريقيا بشكل عام، ونحو القرن الإفريقي والبحر الأحمر بوجه خاص، إن هذا التوجه الجديد، والقائم، في تقدير البعض، على التفاعل المباشر مع ما يجري في هذين الإقليمين وشمول أدواته، وعدم تغييب الجانب العسكري، يؤدي عملياً إلي تعديل مهم في موازين القوي وإعادة بناء خريطة توازنات جديدة تلعب فيها مصر دوراً رئيسياً، كانت تفتقده منذ منتصف العقد الأخير من القرن الماضي (منذ عام 1995 الذي شهد محاولة اغتيال الرئيس الأسبق مبارك في العاصمة أديس أبابا).

وفي هذا السياق يمكن قراءة العديد من المبادرات التي أطلقها مصر في السنوات الأخيرة لتعزيز علاقاتها بقارتها إفريقيا. ومن ذلك دعوة مصر – على لسان رئيسها خلال القمة الأوروبية الإفريقية في بروكسل في 18 فبراير 2022 – للدول الصديقة والمنظمات ومؤسسات التمويل الدولية إلى تعزيز الجهود المبذولة لدعم الدول الإفريقية وتوفير التمويل المستدام لسد احتياجاتها الصحية. وإطلاق مصر،

في 10 يونيو 2022، المؤتمر الإفريقي الأول للصحة، والذي تقرر عقده على أساس سنوي لمناقشة السيادة الصحية لإفريقيا وكفايتها من اللقاحات والأمصال، والنهوض بالصناعات الدوائية في القارة. كذلك تقدمت مصر بمشروع قرار أمام منظمة التجارة العالمية في 10 يونيو 2022 حول تعزيز استجابة المنظمة لتحديات الأمن الغذائي في الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء الدول الأقل نمواً. ويأتي ذلك في إطار جهود الحكومة المصرية الحثيثة للتعامل مع الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد المصري خاصة والدول النامية عامة. وقد حظي هذا الموضوع باهتمام خاص خلال أعمال النسخة الثالثة من "منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامين"، التي أطلقت في 21 – 22 يونيو 2022، حيث أكد الرئيس السيسي في كلمته الافتتاحية لأعمال المنتدى – والذي عقد تحت عنوان "إفريقيا في عصر من المخاطر المتتالية وقابلية التأثر المناخي: مسارات لقارة سلمية قادرة على الصمود ومستدامة" – "أن التحديات الحالية التي تواجه القارة الإفريقية تدفع لتعزيز التكاتف المشترك بين دول القارة عبر عدد من المبادرات التي تهدف إلى إيجاد حلول مبتكرة وفعالة تتيح لنا تجاوز صعوبة الظروف الحالية". وعدّد السيسي عدداً من التحديات التي تواجه القارة الإفريقية، ومن بينها الإرهاب، وقال إن بلاده "حرصت على إنشاء مركز الساحل والصحراء لمكافحة الإرهاب، لخدمة شعوب المنطقة لمواجهة التبعات السلبية لهذه الظاهرة، كما تسعي لبناء قدرات المؤسسات الإفريقية في المناطق المتضررة، خصوصاً منطقة الساحل من خلال تقديم الدورات التدريبية للقوات المشاركة في بعثات حفظ السلام الإفريقية، بالإضافة إلى إطلاق مصر مركز الاتحاد الإفريقي لإعادة الإعمار والتنمية فيما بعد النزاعات. وسلط الرئيس الضوء على أزمة الغذاء التي تشهدها القارة الإفريقية حالياً، ضمن تداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية، داعياً إلي اتخاذ حزمة من التدابير العاجلة والفعالة بالتنسيق مع الشركاء الدوليين والمجتمع الدولي لدعم الدول الإفريقية في احتواء أثارها.

رابعاً: جهود مصر في استضافة اللاجئين وطالبو اللجوء في مصر ومكافحة الهجرة غير الشرعية:

على مدار تاريخها، أظهرت مصر التزاماً دولياً واضحاً بتقديم العون وإيواء من اضطرته الظروف لترك بلاده، ومن ثم ترفض مصر إقامة مراكز احتجاز أو مخيمات للاجئين وطالبي اللجوء، وتكفل حرية الانتقال لهؤلاء، كما تقدم لهم الخدمات الصحية الأولية المتاحة للمواطنين. وتستضيف مصر ما يقرب من 265 الف لاجي مسجل لدي المفوضية العليا لشئون اللاجئين، وحوالي 6 مليون

مهاجر متواجد في مصر نتيجة نزاعات وقلاقل سياسية في موطنهم الأصلي، وبالتالي فهم في وضع أشبه باللجوء.

وقد نصت اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2 لسنة 2018 الخاص بالتأمين الصحي الشامل على شمول الأجانب المقيمين في مصر واللاجئين في منظومة التأمين الصحي الشامل، كما استفاد اللاجئون أيضاً من حملة "100 مليون صحة" للكشف عن التهاب الكبد الفيروسي التي تم إطلاقها بحيث يستطيع اللاجئين التوجه للاماكن المخصصة للجهات المصرية وعمل التحليل اللازم وتلقي العلاج المجاني.

والي جانب كل ما سبق، يستفيد اللاجئون من الدعم الذي تقدمه الحكومة لمواطنيها في السلع والخدمات الأساسية، فضلاً عن استفادة الأطفال من الدول العربية من الخدمات التعليمية من حق الالتحاق بالمدارس الحكومية دون تفرقة بينهم وبين المواطنين المصريين.

وتتحمل ميزانية الدولة المصرية العديد من الأعباء الاقتصادية والمالية، حيث تقدر المنظمات الدولية العاملة مع اللاجئين في مصر احتياجاتهم بحوالي 300 مليون دولار سنوياً، ولا تتلق تلك المنظمات سوي 15% فقط من هذا المبلغ من المانحين الدوليين، ومن ثم تؤكد مصر أهمية مبدأ تقاسم الأعباء لتخفيف الضغط على الدول المضيفة للاجئين وفقاً للمبادئ التي أقرها إعلان نيويورك عام 2016، والذي شاركت مصر في صياغته بفاعلية، والذي يؤكد أهمية دعم الدول المضيفة للاجئين، وتعزيز فرص الحلول المستدامة لهم. كما تبنت مصر، إلى جانب 180 دولة أخري، العهد الدولي للاجئين في ديسمبر 2018 من أجل حشد الجهود الدولية الخاصة باللاجئين وتقاسم الأعباء مع الدول المضيفة. كذلك شاركت مصر في القمة الأولي للمنتدى العالمي للاجئين في يناير 2020 مقدمة تجربتها الناجحة في هذا الشأن، ومؤكدة التزامها بمبادئ العهد الدولي واستعدادها لتبادل التجارب والدروس المستفادة بين الدول المضيفة للاجئين.

وخلال رئاستها للاتحاد الإفريقي عام 2019، انخرطت الدبلوماسية المصرية في قضايا اللاجئين، حيث كان ذلك العام تحت شعار "عام اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً: "من أجل حلول مستدامة للنزوح القسري في إفريقيا". وحرصت مصر أيضاً خلال رئاستها على خروج مداولات أجهزة الاتحاد الإفريقي حول اللاجئين باقتراحات ملموسة وقابلة للتنفيذ، تم التأكيد عليها خلال أعمال المنتدي

العالمي الأول للاجئين في ديسمبر 2019، بجنيف وفي منتدي أسوان الدولي للسلام والتنمية، لا سيما الحاجة إلي حلول طويلة الأمد لضمان القضاء على الأسباب المؤدية للجوء والنزوح، وعلى رأسها استمرار النزاعات المسلحة ، والفقر المدقع، وإخفاق خطط التنمية، وتغير المناخ، وتتضمن هذه الحلول تعزيز التعاون الدولي لزيادة الاستثمارات وبناء قدرات الدول الإفريقية، وتعزيز السلم والاستقرار باعتبارهما السبيل الأمثل والأكثر استدامة للتعامل مع الصراعات المعقدة والممتدة زمنياً والتي ينتج عنها التدفقات الأكبر من اللاجئين بالمنطقة.

وفي هذا السياق تبذل مصر جهوداً حثيثة للتوصل لحلول سياسية للازمات بالمنطقة، كما تستضيف مركز الاتحاد الإفريقي لإعادة البناء والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، حيث تعالج التنمية في مرحلة ما بعد الصراعات الأسباب الجذرية التي قد تؤدي إلى النزوح القسري والتشجيع على العودة الطوعية للاجئين إلى الدول الأم.

والحقيقة أن مصر باتت نموذجاً دولياً ناجحاً في محاربة الهجرة غير الشرعية وفي دعم اللاجئين، في ظل حرصها على الالتزام بالمواثيق الدولية، حيث نجحت في وقف تدفقات الهجرة غير الشرعية وأحكام عمليات ضبط الحدود البرية والبحرية، ووضع إطار تشريعي وطني لمكافحة تهريب المهاجرين، فضلاً عن استضافة ملايين اللاجئين والمهاجرين من مختلف الجنسيات، والتعاون معهم دون تمييز وإدماجهم في المجتمع المصري، مع استفادتهم من كافة الخدمات الأساسية والاجتماعية أسوة بالمواطنين المصريين. وقد أطلقت مصر أول استراتيجية وطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية (2016 – 2026)، بالإضافة إلى إصدار قانون 82 لعام 2016 لمكافحة الهجرة غير الشرعية، الذي وضع عقوبات رادعة لهذه الظاهرة بتجريمه كافة أشكال تهريب المهاجرين، إلى جانب مكافحة نشاط المؤسسات المنخرطة في هذه الجريمة، وكذلك تأسيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر بموجب هذا القانون.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للاجئ في 20 يونيو 2022، أصدرت وزارة الخارجية المصرية بياناً أشار إلى "أن مصر حرصت على مر تاريخها الممتد على أن تكون وطناً ثانياً لكل من اضطرته الظروف لترك وطنه الأم بحثاً عن مكان يعيش فيه بأمان، وعن حياة أفضل

له ولأسرته. وتفخر مصر باستضافتها لأكثر من 6 ملايين شخص ما بين مهاجر ولاجئ وملتمس لجوء، وتحرص على توفير حياة كريمة لهم وتكفل لهم حقوقهم وتوفر لهم الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الأساسية جنباً إلى جنب مع المواطنين المصريين دون تمييز". وأضاف البيان: "نادت مصر وتنادي دوماً بضرورة تضافر الجهود الدولية للتعامل مع قضايا اللجوء من منظور شامل يضمن توفير حلول أكثر استدامة ويعزز من قدرة الدول والمجتمعات المضيفة على الصمود، انطلاقاً من مبدأ المسئولية الدولية المشتركة في تقاسم الأعباء والمسئوليات".

خامساً: إعادة صياغة الدور المصري في عملية السلام:

لقد كشفت تداعيات الحرب غير المتكافئة في قطاع غزة والقدس الشرقية في مايو 2021 عن ما ظلت مصر تؤكده دائماً – وما تزال – وهو عدم الانسياق وراء الادعاء بتراجع أولوية القضية الفلسطينية خلال السنوات القليلة الماضية. وكشفت هذه الحرب عن محورية دور مصر الإقليمي والدولي كعامل استقرار لا غني عنه في المنطقة والعالم، عندما أثمرت جهودها عن وقف إطلاق النار والتهدئة بين الأطراف.

ومما لا شك فيه أن السياسات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، تشكل تحدياً لا يستهان به للسياسة الخارجية المصرية، وبصفة خاصة سياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، التي تتبني برنامجاً عدائياً استيطانياً عنصرياً ضد الفلسطينيين، يسعي لمواصلة التطبيق المرحلي لصفقة القرن، وتراجع اهتمام الولايات المتحدة بالقضية والاكتفاء بالحفاظ على الوضع الراهن، ومنعه من الانهيار، بشقيه الأمني والاقتصادي سواء فيما يخص الضفة الغربية أو قطاع غزة، وخطوات لبناء الثقة، والبحث عن أفق سياسي بعيداً عن الحل الشامل.

وبوسع الفلسطينيين ممارسة تأثير كبير على مسار قضيتهم لو كانوا موحدين ولديهم رؤية واحدة وقيادة واحدة، بما يقطع الطريق على محاولات تهميش القضية.

وكثيراً ما يؤكد الرئيس السيسي على أنه لا سبيل لاستقرار الشرق الأوسط دون التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية "التي كانت وما زالت القضية المركزية للأمة العربية، وذلك عبر

التفاوض استناداً إلى مقررات الشرعية الدولية لإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية" (كلمة الرئيس أمام دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2021).

وكانت مصر قد طرحت رؤيتها للخروج من الأزمة عبر أربعة محاور بدءاً من تثبيت وقف إطلاق النار الذي تم التوصل اليه في 20 مايو 2021 ودعوة المجتمع الدولي لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني، وإيصال المساعدات الإنسانية اليه وحث الأطراف المانحة على دعم وكالة "الاونروا" تمهيداً للقيام بعملية إعادة الإعمار في قطاع غزة، أخذاً في الاعتبار ما أعلنته مصر من تخصيص 500 مليون دولار من ميزانيتها لإعادة إعمار القطاع. ورغم السياق السياسي المعقد الذي يتحكم في مسار عملية إعادة الإعمار والدور المحوري الذي تلعبه دولة الاحتلال والقوي الدولية والإقليمية الفاعلة فيه، بجانب حقيقة عدم توفر بيئة مواتية خالية من الحصار والانقسام والتجاذبات السياسية التي تعوق الوصول إلى عملية إعادة إعمار ناجحة تحقق تعافياً اقتصادياً مستداماً ومتوازناً وطويل الأمد، بدأت مصر المرحلة الأولي من المنحة التي قدمتها بإزالة ركام الأبراج المدمرة، بينما ستقوم في المرحلة الثانية بتنفيذ 6 مشاريع تشمل: إنشاء 3 تجمعات سكنية بمدنية الزهراء (وسط) وبلدة جباليا (شمال) ومدينة بيت لاهيا (شمال)، وتطوير شارع الكورنيش إضافة إلى ميدانين رئيسيين. ويعد هذا التطور الأخير تطويراً للدور التقليدي لمصر بشأن الأوضاع في غزة، وهو ما يعزز من فاعلية الدور المصري في هذا الشأن، بجانب توظيف علاقاتها بإسرائيل في العمل على إطالة أمد التهدئة. ولا ينقص الخطاب المصري الوضوح في ربط ما يجري في غزة بموضوع التسوية الشاملة، إدراكاً منها لمسئولياتها التاريخية ودورها في هذا الشأن.

ومع انشغال الولايات المتحدة بمشاكلها الداخلية وتراجعها الواضح عن الانخراط في قضايا المنطقة، خاصة الملف الفلسطيني وعزوف تحالف اليمين المتطرف بائتلافه الحكومي الهش – الذي سقط مؤخراً وحلت محلة حكومة تصريف أعمال - عن اتخاذ أي خطوات في اتجاه السلام، ناهيك عن انحياز النخبة السياسية الأمريكية لإسرائيل ودعمها المطلق عسكرياً واقتصادياً بما يضمن تفوقها على كل دول المنطقة، بادرت مصر بالقيام بمسئولياتها آزاء عملية السلام، حيث استقبل الرئيس السيسي رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت في منتجع شرم الشيخ في أول زيارة لرئيس الوزراء منذ عشر سنوات (14/13 سبتمبر 2021) اعتبرها المراقبون بداية لإعادة توجيه علاقات البلدين بما يعزز من

فرص تحريك الملف الفلسطيني. وسبق زيارة بينيت زيارة لمدير المخابرات العامة السيد/ عباس كامل لإسرائيل في 18 أغسطس 2021، والتي وجه فيها دعوة الرئيس السيسي لبينيت، كما التقى بوزير الدفاع الإسرائيلي وقادة حماس وكبار مسئولي السلطة الوطنية الفلسطينية.

وقد بحث الجانبان ثلاث قضايا أساسية وهي: الحفاظ على وقف إطلاق النار الحالي في غزة وإيجاد صيغة لهدوء أطول مدي، تحسين الظروف المعيشية البائسة للفلسطينيين في سجون إسرائيل وسبل ذلك وإنجاز صفقة تبادل المفقودين والأسري التي تعتبرها إسرائيل المفتاح لكل شيء، وبلورة آلية لاستئناف الحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين. حيث تسعي مصر لتهيئة مناخ يوفر زخماً لفتح ملف التسوية واستئناف المفاوضات، بما في ذلك تبني المطلب الرئيسي الفلسطيني في هذا الشأن، والمتمثل في الذهاب إلى مؤتمر دولي.

وفي هذا السياق، وقبل أن يزور بينيت القاهرة، كان الرئيس السيسي قد استضاف قمة ضمت الملك عبدالله ملك الأردن والرئيس محمود عباس، في 2 سبتمبر 2021، بهدف بلورة موقف عربي بشأن الاتصالات مع الجانب الأمريكي فيما يتعلق بالمفاوضات مع إسرائيل ومتابعة التحرك السياسي على الصعيد الدولي.

وقد جاءت هذه التحركات المصرية بشأن القضية الفلسطينية في إطار إعادة صياغة الدور المصري في المنطقة، خاصة وأن التحركات المصرية الأخيرة انطوت على إشارة واضحة بأن القاهرة لن تتخل عن دورها التقليدي والمركزي في عملية السلام بين فلسطين المحتلة وإسرائيل، بالرغم من إعادة الاصطفاف الدبلوماسي والاستراتيجي في المنطقة. وعلى حين يحظى هذا الدور المصري بتشجيع أمريكي خجول وحذر، إلا أنه لا يرضي إسرائيل التي تسعي دائماً إلى البحث عن مخارج لتحجيم هذا الدور وتقليصه في العلاقات الثنائية والحل الاقتصادي في قطاع غزة. فلأول مرة منذ انسحاب إسرائيل من غزة في عام 2005، يعلن وزير الخارجية يائير لابيد، عن خطة جديدة لغزة أطلق عليها خطة " الاقتصاد مقابل الأمن". وتتحدث الخطة عن مشاركة إسرائيل في إعادة إعمار غزة من خلال تحسين إمدادات الكهرباء والنقل وقطاع الصحة وفتح ميناء قطاع غزة وربطه بالضفة الغربية متى انتقلت السيطرة على غزة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية بدلاً من سيطرة حماس حالياً. وقد أوضح لابيد أن

الخطة نوقشت بالفعل مع قادة دول الخليج والولايات المتحدة وروسيا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مضيفاً أنه يتعين على سكان القطاع معرفة أن حركة حماس هي التي تمنع تقدمهم وتمتعهم بحياة عادية.

وهكذا فإن التحركات الأخيرة من جانب مصر على صعيد الملف الفلسطيني، بما في ذلك استقبال رئيس الوزراء الإسرائيلي، وتأكيد الرئيس السيسي في خطابه أمام الدورة 76 للجمعية العامة للأمم المتحدة، هي بمثابة جهد مصري لوضع القضية الفلسطينية على قائمة أجندة السياسات الإقليمية في الشرق الأوسط، بعد أن شهدت تراجعاً واضحاً في أولويات الدبلوماسية الإقليمية والعالمية. وما يمكن أن تقوم به مصر في هذا السياق لا يمكن لأي دولة آخري في المنطقة القيام به، حيث يظل الدور المصري أساسياً ولا غني عنه.

وقد ترسخ هذا الدور المصري في أعقاب هجوم إسرائيل على قطاع غزة في 5 أغسطس 2022، مبررة عدوانها هذه المرة بأنه جاء كعملية استباقية، بعد أن قدمت أجهزتها الأمنية تقرير باحتمال وقوع هجوم من جانب جماعة الجهاد الفلسطينية ضد المدن الإسرائيلية في الجنوب المحاذية لقطاع غزة. وبغض النظر عن الأسباب وراء قيام إسرائيل بعدوانها – أو ما أسمته عملية "مطلع الفجر" - سعت مصر مسبقاً لمنع وقوع الاعتداءات أو إجبار إسرائيل على تقصير مداها الزمني، وذلك من خلال الاتصالات المكثفة للقيادات الأمنية المصرية من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، التي نجحت في النهاية في استثمار خوف إسرائيل من إطالة أمد المواجهات، وخوف تنظيم الجهاد من أن يجد نفسه بمفرده ودون دعم من حماس أو ايران داخل معركة لا يمكن كسبها، ومن ثم كان كلا الجانبين – إسرائيل وحركة الجهاد – على استعداد للتعامل الإيجابي مع المبادرة المصرية لاستعادة الهدوء بين إسرائيل وقطاع غزة. وقد تمسكت مصر بأن مبادرتها هي مبادرة من أجل حماية الشعب الفلسطيني بالدرجة الأولي، بغض النظر عن من له سلطة إدارة عمليات المقاومة ضد إسرائيل، وأن جهودها لإنهاء الأزمة لا تفرق بين أي من أطرافها المباشرة أو غير المباشرة، وأنها تتعامل مع طرفين أساسيين هما إسرائيل والجانب الفلسطيني، بالإضافة إلي الأطراف الأخرى الإقليمية والدولية المساعدة، والتي تؤمن بأهمية وجدارة قيادة مصر لجهود استعادة الهدوء. وقد أسفرت الجهود المصرية عن التوصل لإيقاف إطلاق النار – الذي استمر تقريباً نحو 55 ساعة – مع تعهد إسرائيلي بالتعاون في ملف الإفراج عن

بعض نشطاء الجهاد الذين ألقت السلطات الإسرائيلية القبض عليهم في أثناء الأزمة الأخيرة. كل ذلك، في غياب لدور أمريكي لتحريك العملية السياسية، ووضع حل الدولتين على بداية التنفيذ، وقد كشفت زيارة الرئيس بايدن للمنطقة في 13 / 16 يوليو 2022 عن انعدام الإرادة السياسية للإدارة الحالية – كسابقاتها – للقيام بأي دور في هذا الشأن، رغم نشاطها المحموم وحلفائها لمواصلة دعم أوكرانيا عسكريا واقتصادياً وسياسياً في معركتها ضد روسيا، بدعوي الدفاع عن قيم الحرية والديمقراطية، وهو ما يكشف نفاق وانتهازية الغرب.

والخلاصة هي أن سياسة مصر الخارجية منذ عام 2014 وحتى الأن انطلقت من قناعة القيادة السياسية بأن هذه السياسة تبدأ من الداخل، بمعني أنه لكي تمارس الدولة المصرية سياسة خارجية فعالة ومؤثرة، عليها أولاً أن تصلح البيت من الداخل من خلال إعادة بناء الاقتصاد الوطني ومصادر القوة الداخلية الشاملة. تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانطلاق عملية النمو الاقتصادي في البلاد، بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في أغسطس عام 2016 على برنامج طموح للإصلاح الاقتصادي والمالي، وهو ما خفف كثيراً من تداعيات وباء "كوفيد-19"، أصبحت هناك مساحة كبيرة لمزيد من الحركة في السياسة الخارجية، بما يحقق مصالح مصر وأمنها القومي ويعزز عملية التنمية الشاملة التي ظلت خلال السنوات الثماني الماضية، وماتزال، محور سياسات الداخل والخارج على السواء. وفي هذا السياق، أمكن للقيادة في مصر توظيف الإنجازات الداخلية لخدمة أهداف السياسة الخارجية، خاصة في إفريقيا من خلال تنفيذ العديد من المشروعات وإطلاق مبادرات لتعميق التعاون المصري مع دول القارة.

وقد امتد النشاط السياسي والدبلوماسي لمصر ليشمل توجهات جديدة – تعزز من دورها الإقليمي والدولي - تتواءم مع الإنجازات الداخلية والقراءة الدقيقة للأولويات والمصالح المصرية والبيئة الإقليمية والدولية المتغيرة، مستخدمة في ذلك عدد من الأدوات الفاعلة التي نجحت في تطويرها خلال السنوات الماضية لدعم الأهداف الاستراتيجية المصرية.

سادساً: مصر ودبلوماسية المناخ:

يُعرّف تغير المناخ بأنه التغير في النظم المناخية المرتبط، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بالأنشطة البشرية التي تسهم في تغيير مكونات الغلاف الجوي، ويتمثل الناتج الرئيسي لتلك الأنشطة في

انبعاثات الغازات المسببة لزاهرة الاحتباس الحراري. ويعتبر التعامل مع الأثار السلبية لتغير المناخ. عنصراً من عناصر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ لعام 1992 والتي دخلت حيز النفاذ في عام 1994. وارتبط تغير المناخ بصفة أساسية بدعم الدول النامية لمواجهة الأثار الاقتصادية والاجتماعية للتغيرات المناخية، كما يعد الأولوية الأساسية للدول النامية في المفاوضات، مع الشق الخاص بالتمويل.

وتعد ظاهرة تغير المناخ أحد أهم وأخطر التحديات التي تواجه عالمنا المعاصر اليوم، والتي ربما تمثل، في الفترة القادمة، التهديد الأكبر الذى تعين على العالم مواجهته والتعامل معه ، لا سيما وان التأثير السلبى لتلك الظاهرة يطال – بدرجات متفاوتة – كافة الدول ، ويؤثر على الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وأن كان تأثيره اكبر على الدول النامية نتيجة عدم امتلاكها القدرات اللازمة للتعامل بصورة سريعة وفعالة مع الأثار السلبية للتغيرات المناخية ، كما يؤدى إلى أثار مباشرة على الحياة على كوكب الأرض بما في ذلك التنوع البيولوجي . وتشمل الأثار السلبية لتغير المناخ عدداً أكبر من الظواهر المناخية القاسية مثل الأمطار الغزيرة والفيضانات والأعاصير، والجفاف، وتدهور الأراضي، وارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة حموضة المحيطات والبحار، وارتفاع متوسط درجات الحرارة، بما لذلك من آثار مباشرة على المجتمعات البشرية والأنشطة الاقتصادية والنظم البيئية والأيكولوجية، فضلاً عن تهديد الجزر الصغيرة والمناطق الساحلية بالغرق، بما يتسبب في تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وتتجاوز آثار تغير المناخ البعد البيئي لتؤثر بصورة مباشرة في النشاط السكاني بصفة عامة في ضوء تأثر قطاعات مثل الزراعة بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية، والضغط قطاعات أخرى مثل الطاقة والنقل والصناعة للاعتماد على تكنولوجيا منخفضة الانبعاثات، أو حتى التجارة من خلال فرض معايير وضرائب على المنتجات الملوثة للبيئة.

وتعد قضية التكيف مع التغيرات المناخية أولوية رئيسية لمصر، خاصة في ضوء ما تشهده من آثار حالية على قطاعات اقتصادية رئيسة مثل الزراعة والموارد المائية والطاقة، وما تشهده مصر من أثار نتيجة موجات الحرارة، فضلاً عن ارتفاع مستوى سطح البحر والتصحر وتدهور الأراضي نتيجة أثار التغيرات المناخية. كذلك تتضمن استراتيجية التنمية المصرية (2030) أهداف واضحة لنسبة مساهمة الطاقة المتجددة ضمن مزيج الطاقة، ومراجعة مزيج الطاقة المستقبلي للتخلص من الفحم،

وأيضاً استراتيجية حماية الشواطئ، وترشيد استخدامات المياه، فضلا عن الانضمام لعدد من المبادرات الخاصة بخفض الانبعاثات مثل مبادرة البنك الدولي لخفض حرق الغاز المصاحب لإنتاج البترول.

وفي ضوء الأهمية الكبرى لموضوع تغير المناخ على النحو السابق الإشارة اليه، لعبت مصر – وما تزال – دوراً فاعلاً في كافة الجهود والأطر الدولية والإقليمية التي تتناول الموضوع، متبنية مصالح الدول النامية التي تنتمي اليها. وقد بدأ هذا الدور المصري في المشاورات الدولية حول البيئة في مؤتمر ستوكهولم عام 1972 والذي تمخض عنه إعلان ستوكهولم حول البيئة والتنمية، وأسفر عن إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) كذلك شاركت مصر بفاعلية في الجهود التي خلصت إلى التوصل إلى ثلاث اتفاقيات جديدة عام 1992 هي: التنوع البيولوجي UN Convention on Biological Diversification، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (UNFCCC) واتفاقية مكافحة التصحر UN Convention to combat Desertification. وقاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة تلك المفاوضات تحت قيادة المصري د. مصطفي طلبة رئيس البرنامج في ذلك الوقت. ومن المهم الإشارة إلي نجاح الوفد المصري في القيام بدور فاعل في ضمان مصالح الدول النامية خلال مفاوضات "كاتوفيتز" (بولندا) عام 2018 لبلورة آلية تنفيذية لاتفاق باريس أو ما يسمي بـــ Paris Rule Book، حيث ترأس الوفد كل من مجموعة الـــ77 والصين والمجموعة الإفريقية، كما نجح في الدفع بالسيدة وزيرة البيئة للمشاركة في تسيير المشاورات حول موضوعات التمويل في الشق الوزاري، وساهم في صياغة عدد كبير من المواد الخاصة بالاتفاق في المؤتمر، بالتعاون مع الفريق البولندي. ويُحسب للوفد المصري فاعلية دوره في القضايا الخلافية، وفي مقدمتها موضوعات تمويل المناخ، والتكيف، كما تتحدث مصر باسم مجموعة الـــ77 والصين في مفاوضات الزراعة، وباسم المجموعة العربية في مفاوضات أسواق الكربون والحد من الانبعاثات، وباسم مجموعة الدول متشابهة الفكر (LMDC) في موضوعات الشفافية.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن مصر عضو في مجلس إدارة صندوق المناخ الأخضر (GCF) (مستقل ومقره كوريا الجنوبية) منذ إنشائه، وهو الصندوق الذي يتم من خلاه تمويل مشروعات تغير المناخ في الدول النامية، بجانب مؤسسة أخري هي مرفق البيئة العالمية (GEF) ويديره البنك الدولي

ومعني بتمويل تنفيذ مشروعات البيئة (تصحر – تغير مناخ – كيماويات – تنوع بيولوجي). وتتمسك مصر – كما الدول النامية، وبصفة خاصة المجموعة الإفريقية - بالربط بين ما يُطلب من الدول النامية في مجال خفض الانبعاثات وما يطلب من الدول المتقدمة في مجال تقديم التمويل. ووفقاً للتقديرات الحالية، فإن تنفيذ الدول النامية لتعهداتها الحالية حتى عام 2030، يتطلب 5.3 تريليون دولار، بينما وعدت الدول المتقدمة بحشد 100 مليار دولار بداية من عام 2020، وما نجحت في حشده حتى الأن هو 80 مليار دولار.

ومنذ اختيار مصر لاستضافة قمة المناخ السابعة والعشرين (cop 27) في شرم الشيخ في نوفمبر 2022، أصبحت قضية مواجهة التغيرات المناخية وتداعياتها السلبية أحد الركائز الأساسية لأجندة العمل الوطني. فقد أطلقت الدولة المصرية سلسلة من الفعاليات والأنشطة المتنوعة، الإجرائية واللوجستية والموضوعية في إطار التحضير للقمة، وحرص القاهرة على إنجاحها، وهو تحدي كبير لا يجب الاستهانة به. ذلك أن تغيير الإدارة الأمريكية وتبني إدارة الرئيس بايدن مواقف متشددة داعمة لتغير المناخ، لأسباب داخلية، فضلاً عن ارتباطها بالتنافسية التجارية مع الصين والهند، ساهمت في توجيه أعمال قمة جلاسجو (cop.26) لتكون أكثر تركيزاً على خفض الانبعاثات، مع الدعوة للتخلص من دعم الوقود الأحفوري، والسعي لتحقيق هدف الـــ 1.5 درجة، وتعزيز دور أصحاب المصلحة والمرأة والشباب، وهي كلها موضوعات كانت تلقي معارضة صريحة من الإدارة الأمريكية السابقة.

وقد ساهم الاتفاق بين الصين والولايات المتحدة خلال الأسبوع الثاني من قمة جلاسجو في تعزيز ثقة رئاسة القمة (بريطانيا) والدول المتقدمة في التوصل إلى توافق وخروج المؤتمر بنتائج طموحة تميل إلى الضغط لزيادة التطلعات في مجال خفض الانبعاثات، ما دفعها إلى تعزيز الصياغات الخاصة بخفض الانبعاثات في القرارات المجمعة مقارنة بما تم طرحه في بداية المؤتمر.

وهكذا انحازت مخرجات جلاسجو لصالح خفض الانبعاثات. وعلى الرغم من محاولة الرئاسة البريطانية الإيحاء بالتوازن في المخرجات مع الشق الخاص بالتكيف والتمويل، وهو الأهم بالنسبة للدول النامية ومنها مصر، إلا أن مضمون النتائج نفسها يعكس توجه أكثر تشدداً من الدول المتقدمة، تم إدراجه ضمن القرارات، للضغط من أجل المزيد من إجراءات التخفيف، بما يسمح بمزيد من الخطوات على

المستوي الوطني في الدول المتقدمة بما فيها التوجه نحو فرض ضريبة الكربون على الواردات، وتشديد معايير النفاذ للتمويل للدول النامية وفي مؤسسات التمويل الدولية.

ووفقاً لتقديرات عديدة لنتائج ما جري في جلاسجو، فقد ساهم ضعف دور رئاسة مجموعة الـ 77 والصين (غينيا) في تراجع الدور الجماعي للدول النامية، حيث لم تكن لدي دولة الرئاسة رؤية واضحة، بما في ذلك كيفية حشد الدول النامية حول النقاط المشتركة، ممثلة في التكيف والتمويل. وفيما يتعلق بالاتحاد الإفريقي، لم تكن الرئاسة الجابونية قادرة على مواجهة الدول الغربية أو حتى الدفع بأولويات الدول الإفريقية المرتبطة بتمويل التكيف أو الاحتياجات الخاصة بالقارة الإفريقية. وخلال المشاورات والمفاوضات الوزارية التي جرت قبيل الجلسة الختامية لقمة جلاسجو بيومين، ساد شعور عام بتراجع قدرة الدول النامية على عرض قضيتها ومواقفها والدفع بأولوياتها. وينصرف ذلك إلى مجموعة الدول متشابهة الفكر (LMDC) أو المجموعة العربية، حيث افتقدت هذه الدول إلى القدرة على الدفع بأولويات مثل البعد التنموي أو الالتزام بمبادئ الاتفاقية الإطارية أو حتى اتفاق باريس للعام 2015.

وبإيجاز، تشير تقديرات عديدة لنتائج مؤتمر جلاسجو إلى أن المؤتمر عزز حالة الانقسام بين الدول النامية في ضوء الاختلاف الواسع بين أولوياتها، مع نجاح الدول المتقدمة وبصفة خاصة الاتحاد الأوروبي وبريطانيا في استمالة عدد من المجموعات على رأسها الدول الأقل نمواً LDCS، والدول المكونة من جزر صغيرة SIDS، ومجموعة من الدول اللاتينية AILAC (أعضاء الـــ OECD) سواء بالترويج لأهمية التركيز على خفض الانبعاثات للحفاظ على وجودها، أو للترويج لأولوياتها في النفاذ للتمويل نظراً لهشاشتها.

في السياق عاليه، أبدت الدول النامية، بمختلف توجهاتها، تطلعاً لدور مصري فاعل لتحقيق توازن في المسار التفاوضي والدفع بموضوعات التمويل والتكيف كأساس لمخرجات المؤتمر القادم في مصر، خاصة وأن رئاسة مجموعة الـ 77 والصين هي لباكستان، التي تتقارب مواقفها مع مصر في هذا الشأن، كما تتولى السنغال رئاسة مؤتمر وزراء البيئة الافارقة. وفضلاً عن ذلك، من المهم الإشارة إلى أن قرارات ومخرجات مؤتمر جلاسجو تتضمن تكليفات واضحة لقمة شرم الشيخ، بما فيها خمس

جلسات وزارية حول موضوعات التمويل، والزراعة، والتكيف، وخفض الانبعاثات. كذلك من المتوقع صدور عدد من التقارير الفنية عن اللجنة الحكومية لتغير المناخ، بخلاف التقارير التي تم تكليف السكرتارية بأعدادها، وكلها ستسهم في بلورة تصور مصر لنتائج قمة شرم الشيخ بمساراته المختلفة (غير الرسمي، التفاوضي، والمبادرات).

ومن الثابت أن الوفد التفاوضي المصري لعب دوراً فعالاً خلال مفاوضات تغير المناخ في جلاسجو، خاصة في الموضوعات الخلافية، وفي مقدمتها موضوعات تمويل المناخ، والتكيف. كما تولت مصر التحدث باسم مجموعة الـ 77 والصين في مفاوضات الزراعة، وباسم المجموعة العربية في مفاوضات أسواق الكربون والحد من الانبعاثات، وباسم مجموعة الدول المتشابهة الفكر في موضوعات الشفافية.

ومنذ بدايات العام الجاري وحتى الأن، تبذل مصر جهوداً مكثفة، على مختلف الأصعدة، للتحضير الوطني للقمة بالتنسيق بين الوزارات المعنية ووزارة الخارجية، وذلك من خلال عشرات الفعاليات المتواصلة حتى عقد القمة في نوفمبر القادم، وما بعدها. ومن ذلك:

- قيام السيد رئيس الوزراء د. مصطفي مدبولي رسمياً بإطلاق استراتيجية تغير المناخ المصرية حتى عام 2050، والتي تم عرض عناصرها الأساسية خلال مؤتمر جلاسجو.
- مشاركة وزير الخارجية سامح شكري في الاجتماع الوزاري التشاوري السنوي السادس حول عمل المناخ الذي تم تنظيمه بالتعاون مع الصين والاتحاد الأوروبي وكندا، وذلك في ستوكهولم يومي 30 و31 مارس 2022.
- مشاركة الوزير شكري في الاجتماع الوزاري حول تنفيذ تعهدات المناخ في مايو 2022 في كوبنهاجن، وذلك برئاسة مشتركة من جانب كلا من مصر، بوصفها دولة الرئاسة المقبلة للمؤتمر، والمملكة المتحدة دولة الرئاسة الحالية. وذلك في مطلع يونيو 2022.
- شارك الوزير شكري في الاجتماع الافتراضي لمجموعة وزراء خارجية "بريكس +"، بناء على دعوة من وزير الخارجية الصيني.

- المشاركة الفاعلة للسيد وزير الخارجية سامح شكري في عدد من الفعاليات، بجانب لقاءات صحفية عديدة، خلال المنتدى الاقتصادي العالمي والذي نظم عدة فعاليات حول تغير المناخ والبيئة والتحول الأخضر، وذلك في ضوء اهتمام المنتدى بعملية التحول الاقتصادي العالمي والدفع بأجندة هذا التحول وفقاً لرؤية اتفاق باريس. وقد وفر المنتدى فرصة للوزير شكري لطرح رؤية مصر للمؤتمر ونتائجه المحتملة وتقييمنا لتوجهات الجهد الدولي للتعامل مع تغير المناخ وتحقيق التحول في مجالات الطاقة والتنمية بشكله الأوسع، كما شارك عدد من الوزراء المصريين في فعاليات أخرى للمنتدى تضمنت إشارات ومداخلات حول تغير المناخ، ورؤية مصر لنتائج مؤتمر شرم الشيخ.

- شارك السادة الوزراء المصريين وعدد من كبار المسئولين في المنتديات الاقتصادية المختلفة، وضمن بعثات الترويج الاقتصادي، بجانب زيارات متعددة لكبار المسئولين الأوروبيين للتشاور حول النتائج المحتملة لقمة شرم الشيخ، والتعرف على طلبات الحكومة المصرية فيما يتعلق بالمشروعات الخضراء. وفي هذا السياق تستضيف مصر المنتدى الدولي الثاني للتمويل في الفترة من 7 إلى 9 سبتمبر 2022، لتناول موضوعات التحول العادل في إفريقيا وتمويل المناخ، وليكون أحد منصات التحضير لمؤتمر شرم الشيخ.

- ركزت النسخة الثالثة من منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامين، والتي أطلقت في 21 – 22 يونيو 2022 تحت شعار "إفريقيا في عصر المخاطر المتتالية وقابلية التأثر المناخي: مسارات لقارة سلمية قادرة على الصمود والاستدامة".

- بالإضافة إلى ما تقدم، وارتباطاً بالمسار التشاوري الذي يقوده السيد وزير الخارجية سامح شكري، باعتباره الرئيس المعين لقمة COP27، عقد سيادته مشاورات مع السادة الوزراء والوفود المعنية، التي تقوم بزيارة القاهرة، ومنها مبعوث المناخ لكل من الولايات المتحدة وسويسرا، وعدد من الوزراء من بينهم وزيرة خارجية المانيا والنرويج، والرئيسة التنفيذية لسكرتارية الاتفاقية، والمدير التنفيذي لصندوق المناخ الأخضر (GCF)، ومساعد الأمين العام للأمم المتحدة لموضوعات المناخ، ونائب رئيس البنك الأوروبي للتعمير، فضلاً عن اتصالات مع

أمين عام الأمم المتحدة. وقد قام الوزير شكري بجولة أسيوية للتشاور مع عدد من الدول الفاعلة في مفاوضات المناخ، وشملت الجولة زيارة كل من سنغافورة (أحدي قيادات الدول الجزرية)، ماليزيا، باكستان (رئيس مجموعة الـــ 77)، وإندونيسيا (رئيس مجموعة الـــ20).

- هناك مسار تنسيقي قائم بين فريقي الرئاسة البريطانية والمصرية، من خلال اجتماعات افتراضية كل أسبوعين، ومثلها اجتماعات تشاورية مع السكرتارية ورئيسا اللجنتين الفرعيتين (اللجنة الفرعية للتنفيذ SBI واللجنة الفرعية للعلوم والتكنولوجيا SBSTA) كل أسبوعين.

- يوجد أيضاً مسار تشاوري فني يقوده فريقا الرئاستان المصرية والبريطانية مع رؤساء الوفود التفاوضية HODS، من خلال اجتماع افتراضي شهري يتم فيه تناول أحد الموضوعات التفاوضية ارتباطاً بالتطورات الدولية المتعلقة بالموضوع.

- يتولى الفريق التفاوضي للرئاسة المصرية مساراً تشاورياً تم خلاله عقد اجتماعات تشاورية افتراضية مع مختلف المجموعات التفاوضية للدول النامية (الإفريقية، العربية، الأقل نمواً، الجزرية)، والمشاركة الفعلية في عدد من الفاعليات، ومنها اجتماع المناخ للشرق الأوسط واجتماعات المجموعة الإفريقية والاجتماعات الخاصة بصيغة الهدف العالمي لتمول والهدف الدولي للتكيف.

- مشاورات مع ممثلي منظمات الأمم المتحدة، ومنها لقاءات وفد الرئاسة مع ممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان، والفاو، والإيفاد، وبنك التنمية الأمريكي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

- قام عدد من بعثاتنا الدبلوماسية في الخارج بتنظيم فعاليات مخصصة لعرض رؤية مصر للمؤتمر القادم، وللتواصل مع الشركاء وأصحاب المصلحة في دول الاعتماد. ومنها على سبيل المثال سفارتنا في أديس أبابا التي تقوم بتنظيم فاعلية شهرية عن حوارات تغير المناخ في الاتحاد الإفريقي، كما قامت سفارتنا في بروكسل باستقبال وفود من إفريقيا ودول الكاريبي والمحيط الهادئ في أغسطس 2022، حيث ناقش اللقاء التحضيرات الموضوعية واللوجستية التي تقوم بها

مصر استعداداً لرئاستها لقمة شرم الشيخ. وقامت بعثاتنا في نيويورك وجنيف وواشنطن ولندن بتنظيم فعاليات مماثلة.

- في إطار جهودها الحثيثة لتعزيز مكانتها مركزاً للطاقة المستدامة، تستعد مصر لتنظيم مؤتمر حول الطاقة المستدامة، بمشاركة 15 دولة من مختلف أنحاء العالم، في الفترة من 13 إلى 15 فبراير 2023 والذي يركز على مواكبة المتغيرات العالمية الحالية المؤثرة على قطاع الطاقة، وفي مقدمتها الاستدامة البيئية، وموضوعات الهيدروجين، وإدارة وخفض الكربون في الصناعة، والرقمنة، والمسئولية المجتمعية، إلى جانب قضايا الاستثمار والتمويل، والمساواة في الطاقة.

- من المقرر – ارتباطاً بالتحضيرات الخاصة بالشق الموضوعي للمؤتمر – تنظيم عدد من الأيام الموضوعية خلال أعمال المؤتمر، وفي المسار غير الرسمي، تشمل: يوم التمويل – يوم التكيف – يوم الطاقة – يعلم العلم science day – يوم الاستدامة – يوم التخلص من الكربون Decarbonization day. هذا بجانب صياغة عدد من المبادرات الوطنية التي يتم التشاور بشأنها مع الشركاء، وطرحها من خلال سفاراتنا بالخارج لحشد الدعم والمشاركة الدولية لها، وتتناول موضوعات الزراعة، الغذاء، النقل المستدام، المدن المستدامة، النوع، الانتقال العامل للطاقة، الفقر المائي، الحفاظ على المناطق الساحلية واستعادة الأراضي المتدهورة. وقد تولت وزارتي البيئة والخارجية والوزرات الأخرى المعنية إعداد الأوراق المفاهيمية لتلك المبادرات.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مصر عينت د. محمود محيي الدين كرائد المناخ المصري للتواصل والتنسيق مع الرئاسة المصرية. ويشارك رائد المناخ في العديد من الفعاليات الفعلية والافتراضية في المحافل الدولية والإقليمية، كما يسعي إلى الدفع بأولويات الرئاسة المصرية، والتي تتمثل في التنسيق والتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، مع التركيز على موضوعات الانتقال العادل، Just Transition وبصفة خاصة في إفريقيا، وتفعيل دور القطاع الخاص الإفريقي، وتوجيه الدعم لموضوعات خفض الانبعاثات في القطاع الخاص وتعزيز القدرة على الصمود من خلال مبادرتَي Race to Resilience وRace to Zero.

وقد جاء اختيار د. محمود محيي الدين ارتباطاً بخبرته الواسعة في مجال التمويل، ودوره الفاعل كمبعوث للأمين العام للأمم المتحدة لتمويل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخبرته الواسعة في مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية، ما يعكس رؤية الرئاسة لمحورية موضوعات التمويل للدول النامية وأهمية ضمان تنفيذ تعهدات القطاع الخاص، فيما يتعلق بتوفير التمويل وتحقيق التحول المطلوب للتوافق مع البيئة.

وعلى المستوي الرئاسي، يهمني الإشارة إلى ما أكده السيد رئيس الجمهورية في حدثين على درجة كبيرة من الأهمية:

(1) - في كلمته أمام قمة جدة للأمن والتنمية، في 16 يوليو 2022، بمشاركة قادة دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة والعراق والأردن، قال الرئيس عبد الفتاح السيسي أنه "يتعين علينا استمرار العمل الجماعي المشترك وفي الأطر الدولية متعددة الأطراف ذات الصلة بقضية تغير المناخ، وفي مقدمتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ واتفاق باريس". وتابع: "إن منطقتينا العربية والإفريقية تعدان إحدى أكثر مناطق العالم تضرراً من الأثار السلبية لتغير المناخ، وما يترتب على ذلك من انعكاسات على الأمن الغذائي، وأمن الطاقة والمياه، والسلم المجتمعي والاستقرار السياسي، ومن ثم يتعين علينا التوافق حول رؤية شاملة لدعم الدول العربية والإفريقية، وتمكينها من الوفاء بالتزاماتها الدولية ذات الصلة، ورفع قدرتها على التكيف مع الأثار السلبية لتغير المناخ، بحيث تساهم تلك الرؤية في معالجة أزمة السيولة المالية وتكثيف تمويل المناخ الموجه إلي هذه الدول، فضلاً عن دعم وتعزيز الاستثمارات في الطاقة المتجددة.

(2) – في كلمته الافتتاحية للجلسة رفيعة المستوي لحوار "بيترسبرج" للمناخ في 17 يوليو 2022، وبعد أن أكد أن مصر لن تدخر جهداً في سبيل إنجاح القمة العالمية للمناخ، ذكر الرئيس السيسي أن مصر تستضيف القمة "في سياق عالمي يتسم بتحديات متعاقبة تأتي في مقدمتها أزمة الطاقة العالمية الراهنة، وأزمة الغذاء التي تعاني الكثير من الدول النامية من تبعاتها، فضلاً عن تراكم الديون وضعف تدفقات التمويل والتأثيرات السلبية لجائحة كورونا،

بالإضافة إلي المشهد السياسي المعقد الناجم عن الحرب في أوكرانيا، وهو ما يقع على عاتقنا مسئولية جسيمة كمجتمع دولي لضمان إلا تؤثر هذه الصعوبات على وتيرة تنفيذ رؤيتينا المشتركة لمواجهة تغير المناخ التي انعكست في اتفاق باريس وتأكدت العام الماضي في جلاسجو".

وكثيراً ما أكد الرئيس وكبار المسئولين المصريين أن قارة إفريقيا هي الأكثر تضرراً من التغيرات المناخية، مطالبين بزيادة الاستثمارات في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة، وتخفيف الانبعاثات الكربونية الضارة، لمواجهة التحديات المناخية في دول القارة السمراء.

والخلاصة هي أن موضوع تغير المناخ وتداعياته السلبية بات أحد الركائز الأساسية لأجندة العمل الوطني في مصر، التي تتناول هذا الموضوع ضمن تعامل متكامل لبنود التنمية المستدامة، وأهداف أجندة 2030، حيث تري في ذلك فرصة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتوافق مع البيئة، لذا تسعي مصر إلى تحقيق التناغم بين الأجندة الدولية لموضوعات البيئة، سواء في التنوع البيولوجي أو تغير المناخ، أو مكافحة التصحر، وبين أجندة التنمية 2030 وسياسات مؤسسات التمويل الدولية، وبصفة خاصة ما يتعلق بتسيير النفاذ لمصادر تمويل مشروعات الحفاظ على البيئة ومواجهة تغير المناخ.